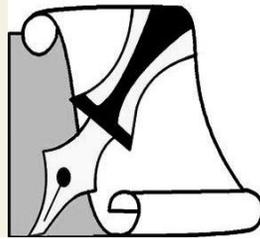




مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان



باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

هيمن العامل الأمني على الشأن المحلي في الأيام الماضية، بعد أن استحوذ قانون الانتخابات على اهتمام المعنيين في الأشهر الماضية، في الوقت الذي طوي فيه، ولو مؤقتاً، ملف مطالبة البعض بتعديل القانون الجديد للانتخابات لاستحالة حصول توافق عليه، ما جنّب البلاد أزمة إنتخابية جديدة. وبرغم ذلك، فقد تداخل الموضوع الأمني مع ذلك السياسي، خاصة في قضية النازحين السوريين التي طغت على المشهد، لا سيما بعد العملية النوعية التي قام بها الجيش اللبناني في وجه الإرهابيين في مخيمات النازحين أواخر شهر حزيران الماضي.

وسيطر النقاش بين الأفرقاء المعنيين على كيفية مقارنة هذا الملف، بين من يدعو إلى فتح باب التفاوض مع النظام السوري لتسهيل عودة النازحين، وهو فريق يتكوّن بمعظمه ممّا عُرف سابقاً بفريق ٨ آذار، وبين فريق آخر لا يزال يكابر برفض التفاوض مع دمشق باعتبار نظامها هو المسؤول عن "تهجير" النازحين، كما أنّه من غير الممكن، حسب هذا الفريق المكوّن بمعظمه من قوى ما عُرف بتحالف ١٤ آذار، "تعويم" هذا النظام والاعتراف به، كما أنّ هذا الأمر يعني، حسب هؤلاء، محاولة سورية للتسلّل من جديد إلى لبنان.

ويغيب عن الفريق الأخير أنّ نظام الرئيس السوري بشار الأسد يكتسب شرعيته من اعتراف الأمم المتحدة. وقد برزت مواقف غربية كانت على عداٍ مع هذا النظام، أميركية وفرنسية على وجه الخصوص، عمدت إلى مقارنة مختلفة حيال التعاطي مع دمشق، لناحية التسليم بعدم إمكانية إسقاط الأسد، من ناحية، وضرورة التعامل معه في وجه الإرهاب، وتنظيم داعش على رأسه.

في شأن مواز، برز تطوّر هامّ في الأوّل من الشهر الحالي، تمثّل في إلقاء القبض على أحد إرهابيي داعش في مخيم عين الحلوة.

ولم يكن هذا التطوّر ليحدّث لولا التعاون الكبير الذي أبدته فصائل فلسطينية مع السلطات اللبنانية، وهو حدث يتلو ذلك الحدث الهام الذي حصل باعتقال أمير داعش في المخيم، عماد ياسين. ومن المنتظر أن يؤسّس

هذا التطور لمرحلة جديدة على صعيد العلاقة الفلسطينية اللبنانية، أو هكذا يأمل كثيرون، مما يسهل التعاون في وجه الإرهاب، وينتقل بالعلاقات الفلسطينية اللبنانية إلى مرحلة جديدة من الثقة، لا تقتصر على العامل الأمني.

وفي الإجمال، يمكن القول أن التزام بين العملية النوعية التي نفذها الجيش في بعض مخيمات عرسال، وتوقيف الإرهابي مسعد، قد وفر إشارة واضحة إلى أن المنظومة الأمنية والاستخباراتية للدولة اللبنانية هي في أعلى جهوزية لمواجهة المخاطر المحدقة، من دون أن يلغي ذلك كلياً احتمال حصول خرق موضعي، في لحظة ما، وبعد تطور إقليمي ما، خاصة في ظل مخاوف من لجوء عدد من إرهابيي داعش الفارين من العراق وسوريا، إلى لبنان.

في هذه الأثناء، كان لافتاً خروج انتقادات للجيش اللبناني من قبل البعض، كان من بينهم النائب عقاب صقر، المقرب من الرئيس سعد الحريري، على خلفية وفاة أربعة موقوفين سوريين.

وهو الانتقاد الذي يبدو أن الحريري أراد من خلاله إيصال رسالة غير مباشرة إلى العهد، كما إلى الجيش، مفادها أن القاعدة الشعبية لتيار المستقبل لا يمكنها أن تقبل ما تعتبره تجاوزات من هذا النوع، وهي القاعدة الشعبية التي بالكاد تجاوزت موضوع المداهمات قبلها في عرسال.

لكن من غير المرجح أن يتجاوز الأمر إنتقاد مبطن كهذا، علماً أن ثمة خلاف بين الحريري ورئيس الجمهورية ميشال عون على كيفية التعاطي مع ملف النازحين كما على صعيد مقاربة موضوع عرسال برمته، إلا أن هذا الأمر لن يؤثر على الحلف المستجد للرجلين منذ ما قبل وصول عون إلى سدة الرئاسة.

في موازاة ذلك، تمّ ترحيل بعض المواضيع الخلافية بين الأفرقاء إلى النصف الثاني من الشهر الحالي، ومنها مسائل كالموازنة وسلسلة الرتب والرواتب والكهرباء، ومسائل غيرها التي قد تأخذ وقتاً أطول كالتعيينات في المراكز الإدارية الشاغرة، علماً أن لا توافق حول أي من هذه الأمور، في الوقت الذي تتجه فيه مجموعات نقابية إلى الشارع للاحتجاج ورفع سقف التحدي مع الحكومة.

النازحون: قنبلة موقوتة

على هذا الصعيد، لا يبدو أن ثمة حل قريب لعودة النازحين، ولعل الأمر يرتبط بالمفاوضات الجارية حالياً بين القوى الكبرى إضافة إلى القوى الإقليمية، لتحديد معالم المشهد السوري في المرحلة المقبلة، وهو المشهد الذي يُبرز تقدماً بالغ الأهمية لمحور المقاومة.

ولا بدّ من التذكير بأن اللقاء الأخير في بعيدا قد نصّ، بتوافق القوى السياسية كافة الممثلة في الحكومة، على رفض التوطين المُعلن أو المُقنع، ومواجهة أي محاولة لتثبيت أي جماعة غير لبنانية، على أرض لبنان.

لكن، بانتظار اتّضح نتائج المفاوضات السورية، سوف يستمرّ النقاش العقيم حول ماهية حلّ مسألة النازحين، حول وجهتي نظر.

وتتمثل وجهة النظر الأولى، الأقرب إلى المنطق والواقع، بالدعوات القائمة لإجراء مفاوضات مع السلطات في دمشق في سبيل التوصل إلى تفاهم يرعى تواجد رسمي لنحو مليون و ٧٥٠ ألف نازح سوري على الأراضي اللبنانية. ذلك أن التفاهم المباشر مع الحكومة السورية من شأنه تسهيل العودة. وطرح البعض

من قوى ٨ آذار تشكيل لجنة وزارية مهمتها إجراء حوار مع السلطات السورية لترتيب برنامج لعودة أمنة للنازحين، في الوقت الذي تلفت فيه هذه القوى إلى أن سحب الموضوع من مجلس الوزراء هو هروب من المشكلة.

أما بالنسبة إلى العودة الطوعية، ولو برعاية الأمم المتحدة، ففي هذه الحال سيبقى السوريون في لبنان، حسب مواقف صدرت عن هذه القوى التي تؤيد ما تعتبره "عودة أمنة" برعاية دمشق. بينما تقوم وجهة النظر الأخرى على أن التنسيق مع دمشق يُعدّ خروجاً مرفوضاً على قواعد النأي بالنفس، ويقدم خدمات سياسية وأمنية مجانية للنظام السوري. وتدعو وجهة النظر هذه إلى إقامة مناطق أمنة على الجانب السوري من الحدود، ومخيمات بإشراف الأمم المتحدة تستوعب النازحين العائدين من لبنان. وتقول أن مسألة عودة النازحين مسألة معقدة لأنها تتعلق بأكثر من طرف إقليمي ودولي. وتطالب بتوفير الضمانات للعودة الآمنة لهم، وتشير إلى أن ما يمكن أن يقبله النظام السوري قد لا تقبله فصائل المعارضة أو أي جهة إقليمية أو دولية.

وتضيف وجهة النظر هذه، التي تتجاهل توفر مناطق أمنة شاسعة في سوريا، كما في دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية والسويداء وغيرها من المناطق، أن الجهة الوحيدة المخولة متابعة ملف العودة هي الأمم المتحدة، مشيرة إلى أنها تقوم بما عليها من اتصالات. وتدعو إلى تحديد المناطق الآمنة أولاً وسبل العودة وتوفير سلامة العائدين.

ويقول البعض أن تيار المستقبل يسعى إلى الاستفادة القصوى من وجود النازحين في وجه الدولة السورية، ويعمل على محاولة منع تحرير الأرض المحتلة في الجرد وتركها عبئاً أمنياً على المقاومة، وتقييد حركة الجيش. لا بل يربط المستقبل عودة النازحين إلى سوريا بانسحاب حزب الله منها!

وثمة طرح لدى البعض في المستقبل، بأن تتوفر مظلة عربية لهذه المسألة، إلا أن هذا الأمر يبدو مستبعداً في الوقت الحالي نتيجة عامل الثقة المفقودة بين دمشق والعديد من الأطراف العربية، ناهيك عن الخلافات ضمن المحور العربي ذاته المواجه لسوريا.

ولكن المستقبل لا يريد تصعيد الأمور ويرى أن ربط النزاع مع حزب الله حصل في ثلاثة أمور: موضوع تدخل حزب الله في سوريا والسلاح في الداخل والمحكمة الدولية، ويدخل موضوع عودة النازحين في العنوان الأول.

على أن فريق ١٤ آذار لا يتفق على موقف موحد، ويبدو أن القوات اللبنانية تمتلك رؤية هي الأخرى حول كيفية مقاربة هذا الملف. ومقاربتها تقوم على مبدأ أن تتخذ الحكومة قراراً سيادياً بعودة النازحين على أن تبلغ الأمم المتحدة بذلك وتطلب منها ومن المنظمات الدولية الأخرى التعاون مع الحكومة اللبنانية لترجمة هذا القرار على الأرض، مشيرة إلى أن هذه المقاربة تُسقط أي محاولة لإعادة "تعويم" النظام السوري والتنسيق بين الحكومتين.

في المقابل، تقول القوات أن أي تواصل مع النظام السوري لا يخدم العودة لاعتبارها أن الغالبية الساحقة من النازحين يعارضون النظام.

أما حزب الكتائب، فيدعم الرأي الذي يقول بالحوار مع دمشق، مع تفضيل إدارة الأمم المتحدة واشتراكها بذلك. وإذ يدعو الحزب إلى مبادرة لبنانية، يحذر من جعل سوريا تستغل أي مبادرة لبنانية حيالها بغية توظيفها لمصلحتها. علماً أنّ الحزب لا يُمانع أيضاً تعاون لبنان مع المجتمع الدولي ومصارحته بغية حصّه على اهتمام أكبر، ولكنه يرى أن لا مفرّ من الحلّ الأوّل.

بالنسبة إلى رئيس الجمهورية ميشال عون، فإنّه يبدو أقرب إلى وجهة النظر الأولى كونه لا يُمانع فتح حوار مع السلطات السورية، من دون توقّر ضمانات دولية لهذه العودة، لكن عون أراد تجنب الجلسة الأخيرة للحكومة من مشكلة هي بغنى عنها.

يأتي موقف رئيس الجمهورية علماءً ألتاليار الوطني الحر كان من أوائل الذين طرحوا، ولم تكن الأحداث السورية قد تجاوزت مدّة السنتين، ضرورة مقارنة ملف النازحين بجديّة حين كان عدد النازحين لا يتجاوز عشرات الآلاف، عند بداية عمليات النزوح.

في موازاة كل ذلك، تمّ طرح حل وسط يتمثّل في وضع الملف في عهدة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، وبذلك يتّخذ الموقف اللبناني صفة الرسميّة، ويصبح مقبولاً من قبل دمشق، كما يحفظ ماء الوجه بالنسبة إلى معارضي التنسيق مع السلطات السورية.

لكن هذا الأمر لم يتبلور ليتّخذ صفة الجديّة، برغم استعداد إبراهيم له. بينما فضّل رئيس الحكومة سعد الحريري إيلاء الموضوع للجنة وزارية خاصّة، من غير المرجّح أن تتوصّل إلى رؤية مشتركة على هذا الصعيد، خاصّةً أن عنوان الاجتماع سيكون بحث ملف النازحين من زاوية توفير ضمانات دولية، ومعطيات في سبيل عودة أمنة لهؤلاء النازحين، من خلال التنسيق مع الأمم المتحدة، من دون لحظ أي إشارة للتعامل مع دمشق، ولو عبر المجلس الأعلى السوري اللبناني، وهو الأمر الذي لا يلبي رغبة دمشق، ما يعني فشل الموضوع برمته.

يأتي ذلك في ظلّ سؤال لا زال بلا إجابة من معارضي الحوار مع دمشق: إذا كان لبنان يتواصل مع إسرائيل ضمن لجان عسكرية بواسطة قوات اليونيفيل، فهل من المنطقي أن يقاطع سوريا؟ وماذا عن العلاقات الإقتصادية والامنيّة القائمة أصلاً اليوم مع سوريا؟ وكيف يفسّر وجود سفارة سورية ولجان ارتباط مع دمشق في لبنان؟!

ويستدعي ذلك سؤالاً آخر أكثر أهميّة: كيف سيقارب لبنان قنبلة اللجوء السوري، من دون خطة أو رؤية، في الوقت الذي تزداد فيه أعداد النازحين، والتي وصل رقمها غير المُعلن إلى مليوني نازح، بينما تتحوّل بعض مناطق النزوح إلى بيئاتٍ حاضنة للإرهاب، علماً أنّ النزوح يتّخذ الصفة غير المؤقتة مع مرور الزمن؟!

ثم ألم تكن تجربة عودة نحو ٥٠٠ ألف نازح سوري في الداخل إلى قراهم، ونحو ١٠ في المئة من الخارج، باعتراف الأمم المتحدة، مشجّعة؟ وألا يعني هذا أنّ دمشق مستعدة للتعاون في مسألة عودة النازحين؟

إضافةً إلى كلّ ذلك، ثمة تساؤل حول موقف الأمم المتّحدة القائل بأنّ "أي عودة للأجنيين إلى بلادهم يجب أن تكون طوعيّة وفي ظروف تتسم بالسلامة والكرامة"، مع التشديد على أنّه "مبدأ مركزي للقانون الدولي"، في ظلّ قولها أن لا مناطق يمكن أن يكون اللاجئين مستعدّون للعودة إليها في المستقبل القريب، لصعوبة الوضع في سوريا.

علماءً ذلك يأتي في موازاة الدعم اللامحدود الذي توفره الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عبر مدّ النازحين بكل أنواع المتطلبات الماليّة والسياسيّة والمعنويّة. والخطير في الأمر أنّ البعض يتحدث عن نيّة الدول المانحة خفض قيمة المساعدات المُقدّمة في عدّة دول للنازحين السوريين؟

الفلسطينيون.. واعتقال مسعد

حقّقت مخابرات الجيش اللبناني والمديرية العامّة للأمن العام، إنجازاً نوعياً جديداً في مخيم عين الحلوة، بالتعاون الوثيق مع فصائل فلسطينية كان أهمّهما حركة حماس وعصبة الأنصار، وذلك عبر القبض على قيادي هامّ في تنظيم داعش يُدعى خالد مسعد والذي يُطلق عليه اسم خالد السيد.

ويبدو أنّ مسعد، الذي يحمل أصولاً يمنيّة تعود إيلي والده، كان أحد الضالعين، وحتى رأس حربة الخلية التي أوقفها الأمن العام، وتضمّ عدداً من اليمنيين والفلسطينيين والسوريين المُنتميين إلى داعش والذين كانوا يستعدّون لتنفيذ اعتداءات ضدّ مرافق حيويّة وأهداف متفرّقة في عدّة مناطق.

وعُلم أنّ هذا الاعتقال تمّ على مراحل، وشكّل اللقاء الذي عقده، الشهر الماضي، المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم مع القيادي في حماس موسى أبو مرزوق، فاتحة له إذ وضع الجانبان خريطة طريق لاعتقال مسعد، كما حدّدوا بنك أهداف لعددٍ من الإرهابيين، وعقد اتفاق أن يتم هذا العمل عبر تجنّب أهل المخيم مأس جديدة، وأن يُصار إلى خطة عمل أمنيّة في ظلّ تعاون وثيق بين السلطات اللبنانية والفصائل الفلسطينية.

وبينما عمل الأمن العام على أكثر من مسار، تمثّل الخط الأبرز عبر عصبة الأنصار وحماس التي كانت أعلى المستويات في قيادتها تتابع عملية الرصد ومن ثمّ القبض على مسعد.

وقد عُلم أنّه تمّ استدراج مسعد إلى مصيدة تمثّلت في طلبه إلى جلسة تحقيق لدى العصبة، بعد توفير ضمانات له بأنّ الأمر لا يعدو كونه جلسة للنقاش والسؤال. وتمّ إلقاء القبض عليه فجر الأوّل من الشهر الحالي، بعد اعترافه بالارتباط بداعش، من دون الإقرار بأيّ مخطّط تفجيري للساحة اللبنانية.

وقد تمّ هذا الأمر عبر عملية نظيفة، استباقاً للضغوط التي بدأت تُمارس لعدم تسليمه فور انتشار خبر اعتقال مسعد، وفي ظلّ تهديدات أطلقت من قبل مجموعة الشباب المسلم التي كانت حاضنة للسيد، والتي اتّهمت العصبة وحماس بنصب فخّ له، وقطعت علاقاتها معهما.

وقد أدّى ذلك إلى حالة من التوتّر داخل المخيم، وصدرت بيانات تهاجم حماس وعصبة الأنصار، كما حصل انتشار مسلّح في بعض أحياء السلفيين وإطلاق رصاص في الهواء، وهو أمر قوبل ببرودة من قبل حماس، على عكس عصبة الأنصار التي عمدت إلى الاستنفار في وجه متّهميها بالردة، قبل أن تعود الأمور إلى مجراها بواسطة من قبل الحركة الإسلاميّة المجاهدة بزعامة الشيخ جمال خطاب.

ويُتمثّل تسليم مسعد تطوّراً بالغ الأهميّة، ذلك أنّ الموقوف كان يتواصل مع قيادة داعش في الرقة وينسق مع الخلايا التنفيذية في الداخل اللبناني، وبالتالي فإنّ إلقاء القبض عليه يشكّل قيمة أمنيّة، خصوصاً أنّه يعرف الكثير من الخفايا، وهو على الأرجح يخترن كنز معلومات.

كما أنّ توقيفه يمهد لتوقيف المزيد من الإرهابيين المتوارين داخل المخيم، بعد نجاح تجربة التعاون اللبناني - الفلسطيني في قضية مسعد، وقبلها أمير داعش في المخيم عماد ياسين.

وما حصل يؤكد أنّ الأمن اللبناني والفلسطيني واحد، ويعزز الثقة بين الجانبين، ويوجّه رسالة إلى كل من يهّمه الأمر في المخيم الفلسطيني الأكبر في لبنان بأنّ الوضع لم يعد سائباً كما في السابق، وأنّ المخيم ليس ملاذاً أمنياً للمطلوبين الذين لطالما افترضوا أنّ بإمكانهم الاستفادة من تعدّد المرجعيّات والمربّعات في هذا المخيم.

ويؤكد الفلسطينيون أنّ ما حدث يُعيد التذكير بأنّبوصلة المخيمات هي فلسطين والعدوّ هو إسرائيل، وأنّ الفلسطينيين لن ينجروا إلى المستنقعات الطائفية والمذهبية، ولن يتورّطوا بأيّة أحداث في الداخل اللبناني الذي يشكّل استقراره باباً للاستقرار الفلسطيني الذي يرفض رفضاً باتاً أي سيناريو لنهر بارد جديد، علماً أنّ تسليم مسعد حصل على تأييد الفصائل الفلسطينية التي باتت تحاصر التكفيريين في المخيم الذين لا يمكن وصف حالتهم بالظاهرة، التي، إذ تقتصر على العشرات، لا تبدو موحّدة ومنظمة.

والآن، تُجدّد هذه الفصائل دعوتها السلطة اللبنانية إلى ملاقاته التجاوب الفلسطيني في تسليم مسعد من خلال التخفيف من المعاناة الاجتماعية للأجّين في المخيمات واحترام حقوقهم الإنسانية، أملاً أن يشمل قانون العفو المرتقب عدداً من الفلسطينيين.

وقد أعطى هذا التطوّر فرصة للفلسطينيين لإحياء مطالبهم التي أعادوا رفعها إلى السلطات اللبنانية، متفائلين ببداية عهد لبناني جديد، وعنوان مطالبهم يتمثّل في التعاطي مع قضيتهم بعين متوازنة، وأن لا تقتصر مقاربة وضعهم بالرؤية الأمنية. وهم يسألون عن حقوقهم الاجتماعية والإنسانية والقانونية، من دون إنكار البعد الأمني الذي لا بدّ من مقارنته.

وستعيد الفصائل إحياء مطالبها إلى رئيس الجمهورية ميشال عون فور وصوله إلى الرئاسة. وقد أبلغت الفصائل في السابق أن لا أولوية لمطالبها اليوم على رأس جدول أعمال الرئاسة التي واجهت أكثر من تحدّي حينذاك، أولها تشكيل الحكومة اللبنانية ومن ثمّ التوصل إلى قانون للانتخابات.

لكن، اليوم، تبدو تلك الفصائل متفائلة في إمكانية إحياء مطالبها، خاصّة أنّها تتمنّى ما جاء في خطاب القسم الذي، وإن لحظ أنّ "لا تتحوّل مخيمات وتجمّعات النزوح إلى محميّات أمنية"، إلا أنّهم قد اتّبع هذا الأمر بالتأكيد، "إننا نجهد دوماً لتثبيت حقّ العودة وتنفيذه".

وعلم أنّ أولى مطالب الفلسطينيين تتمثّل في دعم مطالبهم باتجاه وكالة الأونروا التي لجأت إلى تخفيض مساعداتها لهم. وهم يريدون أن تترافق الالتفاتة اللبنانية لهم بتشريعات في مجلس النواب، وخاصّة حول العمل والتمكّن.

ويؤكد هؤلاء أنّهم مستمرّون في تعاونهم الأمني مع لبنان، خاصّة بعد العملية الهامة والنوعية والخطيرة الأخيرة عبر توقيف مسعد، فيتمّ البناء عليها، خاصّة بعد تعزيز اللجنة الأمنية العليا والقوات المشتركة في عين الحلوة.

وستقدّم الفصائل مطالبها، إضافةً إلى رئيس الجمهورية، إلى رئيسي المجلس والحكومة ثم إلى الوزارات المعنية، ومن بعدها إلى الأحزاب اللبنانية، وذلك بهدف وضع استراتيجية لبنانية فلسطينية مشتركة، يكون هدفها الأساس دعم حق العودة ومواجهة مشاريع التوطين والتهجير.

وتمهيداً لهذه الخطوة، عقدت الفصائل لقاء مع اللواء إبراهيم في سراي صيدا الحكومي، شاركت فيه "القوى الإسلامية" في مخيم عين الحلوة، ما يُعدّ أمراً لافتاً للنظر مع جمع عدد كبير من الفصائل، كان من بينهم مسؤول عصابة الأنصار الشيخ أبو طارق السعدي وممثل عن رئيس الحركة الإسلامية المجاهدة الشيخ جمال خطاب.

وشكّل الأمر رسالة، في الشكل، كون هذا الأمر حصل في صيدا التي تُعدّ بوابة عين الحلوة إلى الداخل اللبناني، كما في المضمون، موجّهة إلى الجميع، وخاصةً إلى الإرهابيين، مفادها أن لا أمل لهذا المشروع في عين الحلوة، وإن اتّخذ الأمر وقتاً.

وكانت لفتة شكر ذات دلالة من قبل إبراهيم تجاه حماس وعصابة، وإشادة بعملهما الاحترافي، ويشير بعض المتابعين إلى أنّ هذا الأمر سيُشجّع على تعزيز علاقة هذين التنظيمين مع السلطات اللبنانية.

ويقول البعض أنّ إبراهيم أثبت بذلك أنّه المعني الأول، نظراً لعلاقته بالشعب الفلسطيني، بموضوع المخيمات الذي بات ممسكاً بملفه أكثر من أيّ وقت مضى.

وعلم أنّ اللقاء كان مُغايراً للقاءات الأخيرة بين إبراهيم والفصائل التي اتّسمت باللوم الشديد للفلسطينيين الذين كان إبراهيم، وغيره من المسؤولين اللبنانيين، يعتبرونهم مقصّرين في عملهم على صعيد الملف الإرهابي بعد أن تحوّلت المخيمات، وخاصةً عين الحلوة، إلى ملجأ لعددٍ من المطلوبين بتهمة الإرهاب والمدانين والمطلوبين للقضاء اللبناني.

لذا، فإنّ الاجتماع جاء ليرسم خارطة طريق جديدة لما بعد تسليم مسعد، ولتُحدّد تفاهماً للعلاقة بين الفصائل مع الدولة اللبنانية. وعلم أنّ إبراهيم شدّد على أولوية الوحدة الفلسطينية في وجه التحديات، وهو أمر يبدو أنه بالغ الصعوبة اليوم، ولكن من المنتظر أن يتوحد الفلسطينيون، بمعظمهم، على هدف مكافحة الإرهاب في المخيمات، بغضّ النظر عن خلافاتهم الأخرى.

من هنا، كان الاجتماع مثمراً لناحية البناء على إنجاز تسليم مسعد لتعزيز استقرار عين الحلوة وباقي المخيمات وإبقاء بوصلتها موجّهة فقط تجاه فلسطين، على أساس أنّ ما بعد تسليم مسعد مغاير لما قبله، وستأخذ المرحلة المُقبلة بعين الاعتبار الهموم الاجتماعية والإقتصادية والحياتية الفلسطينية، على قاعدة تعزيز التعاون المشترك انطلاقاً من ثابتة أساسية مفادها أنّ الأمن اللبناني والفلسطيني واحد.